

الجدور التاريخية (لانشلوس) اللاحق الالمانى للنمسا اذار ١٩٣٨ وتأثيراته على جمهورية تشيكوسلوفاكيا

المدرس المساعد

ربيع حيدر طاهر

جامعة كربلاء- كلية التربية

المدرس المساعد

كريم صبح عطية

جامعة بغداد - كلية التربية - ابن رشد

الجدور التاريخية لانشلوس :

اكتسبت المشكلة الالمانية اهمية كبيرة خلال السنوات الممتدة ما بين الحربين العالميتين، لما ترتب عليها من اثار سياسية طالت مجمل علاقات دول القارة الاوربية ومستقبلها السياسي. فالسياسة الخارجية للمستشار الالمانى ادولف هتلر Adolf Hitler (٣٠ كانون الثاني ١٩٣٣ - نيسان ١٩٤٥) كانت واضحة كل الوضوح، وقد تبينت اسسها الرئيسة في كتابه (كفاحي). ومنها التاكيد على ضرورة تقوية المانيا، واستعادة مركزها اللائق بها في اوربا، فضلاً عن التخلص من القيود التي طوقتها بها معاهدة فرساي Versailles Treaty المفروضة عليها من دول الوفاق المنتصرة^(١).

وبخصوص قضية الانشلوس Anschluss^(٢) أي ضم او الحاق النمسا بالمانيا، وهي القضية الثالثة في جدول المشكلة الالمانية اذا ما اخذنا بعين الاعتبار ضم السار وارااضي الراين، فان النمساويين كانوا، مثل الالمان، يفكرون بابعاد تلك القضية منذ ظهورها في العام ١٩١٩، من ناحية اقتصادية بحتة، بينما عدها الالمان منسجمة مع مبادئهم النازية الرئيسة في وحدة الشعوب الجرمانية. ولكن معاهدتي فرساي الموقعة مع المانيا في ٢٨/ حزيران ١٩١٩، وسانت

جيرمان Saint Germain الموقعة مع النمسا في ١٠ ايلول من العام نفسه ، حرمتا أي وحدة بين المانيا والنمسا دون موافقة عصبة الامم^(٣) . فالمادة (٨٠) من معاهدة فرساي نصت على "اعتراف المانيا واحترامها الكامل لاستقلال النمسا ... وتقر ان الاستقلال غير قابل للتغيير الا في حالة موافقة مجلس عصبة الامم " . في الوقت الذي نصت المادة (٨٨) من معاهدة سانت جيرمان على ان "استقلال النمسا غير قابل للتغيير بدون موافقة مجلس عصبة الامم ... وان تمتنع النمسا عن مباشرة أي فعل ممكن ان يؤدي بصورة مباشرة او غير مباشرة الى كل ما من شأنه ان يعرض استقلالها للخطر " ^(٤).

وامعناً في تحميل النمسا - الالمانية - الدولة التي قامت على انقراض الملكية الثنائية للنمسا والمجر - قبل انعقاد مؤتمر السلام في باريس في الثامن عشر من كانون الثاني ١٩١٩ ، اعباء الحرب ومسؤولية نشوبها ، فقد برز اصرار على تغيير اسمها الى جمهورية النمسا ، بدلاً من الاسم الذي اختاره الالمان لدولتهم فيها . ويبدو ان الرغبة الفرنسية في الضمانات الامنية ومنع انضمام النمسا الى المانيا كانت من العوامل المهمة في المجال نفسه ، للقضاء على أي فكرة قومية وحدوية قد يثيرها اسم (النمسا الالمانية) ويعطي حافزاً في المستقبل لتحقيق خطوة ضم او الحاق النمسا بالمانيا . ولم تلق المحاولات التي بذلها المندوبون النمساويون نجاحاً يذكر في اقناع دول الوفاق والدول الاخرى المشتركة معها في الحرب في مؤتمر السلام ، بان دولتهم دولة جديدة نشأت بعد الهدنة ، مثل بقية الدول الاخرى الوارثة التي قامت على انقراض الملكية الثنائية للنمسا والمجر^(٥).

على ان الاحقاد التي تاججت بين اعضاء المؤتمر ضد جمهورية النمسا ، اضاعت على الاخيرة الفرصة التي كانت تنتظرها ، وترى فيها مخرجا لها من مشاكلها الداخلية ، ولاسيما الاقتصادية منها ، التي انهمكت فيها منذ لحظة وجودها كدولة مستقلة . وقد عبرت بعض الاوساط النمساوية عن ذلك عند مناقشة مسودة

معاهدة سانت جيرمان ،بتأكيدا على ان النمسا لايمكنها الاستمرار بشكلها الحالي ، دولة مستقلة ذات سيادة ، وان الحل الوحيد للتخلص من مشاكلها الاقتصادية هو اما الوحدة او الانضمام الى المانيا .ويمكن القول انه لم تكن هناك غايات سياسية تقف وراء مطالبة المسؤولين النمساويين لاعضاء مؤتمر السلام بضرورة انضمامهم الى المانيا ،انما كان هدفهم الرئيس هو انقاذ بلادهم من مشاكلها الداخلية الموروثة من الملكية الثنائية ولا سيما الاقتصادية ،كما سبق القول ،اذ كانت البلاد تعاني ،فعلا ،من عجز مالي واقتصادي ،فضلا عن الانخفاض الحاد في عملتها (١).

ومن السهل تصور مدى الخسارة الكبيرة التي منيت بها الملكية الثنائية للنمسا والمجر بوصفها السبب الاساس في اندلاع الحرب العالمية الاولى .فتلك الملكية التي كانت فيما مضى واحدة من كبرى الامبراطوريات في اوربا ،وحكمت لمدة طويلة في عهد اسرة ال هابسبورج (١٢٨٢ - ١٩١٨) ،لم يتبق منها بعد ابرامها لمعاهدة سانت جيرمان مع دول الوفاق في ايلول ١٩١٩ ،غير جمهورية صغيرة لا يتجاوز عدد سكانها ثمانية ملايين نسمة بعد ان كانت تضم حوالي اثنين وعشرين مليون نسمة ،ومما زاد في صعوبة الامر ان تلك الجمهورية قد منعت ،بمقتضى المعاهدة المذكورة ،من الاتحاد مع المانيا الا اذا صدقت عصبة الامم بالاجماع على الاتحاد (٧).

وبدت الجمهورية النمساوية التي رسمت حدودها بمعاهدتي فرساي وسانت جيرمان ،اضعف من ان تعيش بمفردها في حال من اليسر .فهي لم تكن مستقرة ، لا اقتصاديا ولا سياسيا ،فمن الناحية الاقتصادية ،عانت النمسا من تدهور اقتصادي واضح ،كجزء من الاوضاع السيئة لدول وسط اوربا ،ولا سيما الدولة الوارثة للملكية الثنائية ،بعدها اصبح وضعها المالي ،خصوصا في كانون الاول ١٩٢٢ في حال يرثى له ،وعجزت عن استعادة توازنها الاقتصادي .ولم تفلح سياسة القروض التي تبنتها الدول الاوربية ،ولا سيما بريطانيا وفرنسا ،او تدخل

عصبة الامم في سبيل انعاش اقتصادها الذي انتابه الكساد بعد التدهور الخطير في قيمة عملتها^(٨) ، فكان ذلك اشد وطأة واثقل اعباء واسوا اثارا على النظام الجمهوري واستقراره في النمسا ، ذلك النظام الذي كان الواجب يقضي على دول الوفاق العمل على ترسيخه وتثبيت اركانه بعد ان ترك اثارا سيئة طالت الاوضاع السياسية الداخلية . فالازمة الاقتصادية في البلاد عمقت التناقض الايديولوجي بين المجموعات السياسية ، فبدأت الحزبات تنمو بشكل متزايد بين احزاب اليمين واليسار . وذلك نتيجة لعدم اتفاهم على سبل المعالجة اللازمة المذكورة ، فانقسموا بين مؤيد للمساعدة الاقتصادية (القروض) الخارجية ومعارض لها^(٩) .

لم يقتصر تأثير الازمة الاقتصادية الخانقة على الوضع الداخلي فحسب ، بل تعداه الى مكانتها الدولية ، اذ انعكس كل ذلك سلبيا على مكانتها السياسية في اوربا ، وليجعل منها ، بالتالي ، عرضة للهيمنة السياسية للدول الاوربية الطامعة في مد نفوذها في وسط اوربا والدانوب ، وفي مقدمتها ايطاليا والمانيا ، خصوصا وان موقعها الاستراتيجي ، الذي يعد بمثابة المفتاح لدول وسط اوربا ، قد شجع على ذلك^(١٠) .

اكتسبت القضية النمساوية ، تبعا للاعتبارات المذكورة ، تاثيرها المباشر في العلاقات الدولية الاوربية ، ومن ثم في قضية السلام الاوربي ، خصوصا وانها قد مست المصالح السياسية للدول الاوربية ذات الشأن بشكل لا يقبل الشك ، وهذا ما يفسر الاهتمام الذي اظهرته تلك الدول من خلال حلول ومقترحات عبرت ، بشكل جلي ، عن المصالح الخاصة لمقترحيها ، وتكاتفت ، في الوقت نفسه ضد الحل الالمانى المقترح (الاتشلوس) ، وذلك في محاولة منها لمنع قيامه . ففرنسا ، مثلا ، عدت مسألة انضمام والحق النمسا بالمانيا بمثابة خطوة باتجاه اعادة النظر في معاهدات السلام ، تلك المعاهدات التي اجهدت باريس نفسها في سبيل المحافظة عليها ، وهو ما يبرر سعيها الى اقتراح عدد من المشاريع لحل القضية ، وبما يحقق لها الخلاص من مسألة ضم او الحاق النمسا بالمانيا^(١١) .

ولم يكن من المنتظر ان تقف ايطاليا هي الاخرى موقف اللامبالاة، فقد كانت لها دوافعها ايضا للاهتمام بقضية النمسا، والتي لا تقل شأناً عن الدوافع الفرنسية . وكان من الطبيعي ان تارض أي مشروع اوربي لحل القضية مالم يضمن لها تفوقا ونفوذا في النمسا رحوض الدانوب، لذا فقد كانت تعارض بقوة بادئ الامر أي مشروع وحدوي بين المانيا والنمسا . ولم يكن ذلك بالتاكيد الدافع الوحيد للموقف الايطالي المعارض ازاء قضية الوحدة بين المانيا والنمسا . ولا شك ان مشكلة التيرول الجنوبي، الاقليم الذي تخلت عنه النمسا الى ايطاليا بموجب معاهدة سانت جيرمان، كانت مشكلة ثانية لا تقل اهمية عن الاولى، اذ اصبح حجر عثرة في تعكير صفو التقارب الالمانى - الايطالى لعدة سنوات، وذلك لكونه يضم اقلية ناطقة باللغة الالمانية، يزيد عددها على ٣٠٠ الف نسمة، كانت المانيا تطالب بعودتها الى حظيرتها، غير ان روما كانت ترى ان الحاق النمسا سيجعل من مشكلة التيرول مسألة حيوية ومهمة بين الطرفين، وهذا ما لا ترغب به روما (١٢).

وعلى الرغم من الحركة الشعبية الالمانية الهادفة للوحدة مع النمسا، لم تنتهج جمهورية فايمار (١٣) خطوات حاسمة ومؤثرة ازاء الوضع النمساوي السياسي والاقتصادي المزري خلال السنوات الممتدة بين ١٩٢٢-١٩٢٩ . ويعود ذلك، بالتأكيد، الى الاوضاع الاقتصادية الصعبة التي كانت تعيشها جمهورية فايمار هي نفسها ايضا، لكن الحكومة الالمانية سرعان ما اعادت النظر في سياستها الخارجية بعد سنة ١٩٢٩، معتبرة مسألة ضم او الحاق النمسا بالمانيا هدفاً وغاية اسمى لسياستها الخارجية . وكان لتقارب وجهات النظر بين الحكومتين الالمانية والنمساوية تجاه المسألة المذكورة اثر كبير في اقتراح اتحاد الجمارك الالمانى - النمساوي لسنة ١٩٣١، بوصفها خطوة اقتصادية في مجال تحقيق الاتحاد والوحدة السياسية بين البلدين (١٤).

لم يكن يخفى على كل من برلين وفيينا ما سيثيره مشروعهما المستقبلي المرتقب هذا، من اعتراض وقلق في اوساط الدول الاوربية، خصوصاً فرنسا التي انتبذته وعارضته، بل وعدته وسيلة لانجاز الوحدة السياسية بطريقة غير مباشرة، ولغرض فرض الهيمنة الالمانية على حوض الدانوب، في الوقت الذي رأت بريطانيا وايطاليا في المشروع المقترح فائدة في تحسين وضع الاقتصاد الاوربي، خصوصاً في ظل الصعوبات التي اوجدتها الازمة الاقتصادية العالمية لعام ١٩٢٩، وهذا ما يفسر اعلان الدولتين رسمياً ترحيبهما باتحاد الجمارك والشروط الاقتصادية التي تضمنها. ولكن المشروع لم ينفذ لسبب معروف، وهو تدهور الاوضاع الاقتصادية لكل من المانيا والنمسا، فضلاً عن معارضة فرنسا، التي عرفت باقتصادها الجيد بين الدول الاوربية في تلك المدة للمشروع^(١٥).

لم تستطع النمسا بدورها أن تتفادى الانهيار الاقتصادي الذي منيت به سنة ١٩٣١، كجزء من الازمة الاقتصادية العالمية التي ضربتها بشدة تلك السنة، فضلاً عما كانت تعانيه البلاد من الناحية الاجتماعية، أصلاً، نتيجة للصراع المرير بين المحافظين والاشتراكيين، مما اتاح الفرصة لتدخل اجنبي في شؤون البلاد. فتولي هتلر الحكم في المانيا اسهم الى حد كبير في تاليف حزب نمساوي نازي تؤيده وتدعمه برلين سراً من الناحية المادية، فقد استهوت الافكار النازية التي كان يصرح بها هتلر مجموعة من الشبان النازيين في تاليف مثل ذلك الحزب، ولاسيما وان احدى شعارات الدعوة النازية التي عدتها من مبادئها الاساسية كانت وحدة الشعوب الجرمانية، وحماية الاقليات الالمانية المتوطنة في الدول المجاورة لالمانيا^(١٦).

كان اعضاء الحزب النازي النمساوي ينادون علناً بضرورة الانضمام الى المانيا، وكان من نتيجة التحريض الذي مارسه المسؤولين الالمان على اولئك ان ثار بعض من النازيين النمساويين المتعصبين، وهاجموا المستشار النمساوي

انكلبرت دلفوس Engelbert Dollfus (ايار ١٩٣٢ - تموز ١٩٣٤) في ٢٥ تموز ١٩٣٤، الذي كان عدوا للنشاط النازي في النمسا وحريصا على استقلال بلاده. وبالرغم من نجاح الاشتراكيين الوطنيين، الذين ياتمرون بالوامر النازية في اغتيال المستشار دلفوس، الا انهم لم يتمكنوا من السيطرة على مقاليد الحكم (١٧).

واسترشادا بالفكرة القائلة بوجوب اعادة المانيا الى سابق مكانتها بين دول وسط اوربا، عقد هتلر في ٥ تشرين الثاني ١٩٣٧ مؤتمرا حدد فيه اهداف السياسة الخارجية الالمانية، امام كبار اعوانه من المدنيين والعسكريين اذ قال: (يجب على المانيا ان تحل قضية المجال الحيوي (١٨) ... وتسوية قضية الالمان في النمسا وتشيكوسلوفاكيا)، مؤكدا على وجوب حل القضية باسرع وقت ممكن، خصوصا وان برلين كانت تخشى فقدان تفوقها العسكري على الدول الاوربية. ولم يلمح هتلر في المؤتمر الى حججه التي استخدمها فيما بعد لاحتلال النمسا وتقطيع اوصال تشيكوسلوفاكيا، أي وحدة الشعوب الجرمانية، وحماية الاقليات القومية الناطقة باللغة الالمانية والمتوطنة في الدول المجاورة لالمانيا (١٩).

على ان الملاحظ ان طموحات هتلر قد عبرت عن نفسها بجملة من الاساليب، وخصوصا في العامين الاولين، ومنها تركيز الدبلوماسية الالمانية على السلام، في الوقت الذي كانت الاستعدادات للحرب تجري على قدم و ساق وبصورة سرية، وذلك في محاولة لتفادي أي رد فعل عسكري ضدها خاصة من فرنسا وبريطانيا. لكن مثل تلك الخطوات المدروسة والمحسوبة لم تخلو من الاخطاء، ومن ذلك اغتيال المستشار النمساوي دلفوس في فيينا على يد جماعة من النازيين في دار المستشارية (٢٠).

على ان وفاة دلفوس في اليوم نفسه لم تكن تعني نجاح الانقلاب النازي، فتهاون المتامرين الذين استولوا على دار المستشارية وسرعة حركة القوات

الحكومية وسيطرتها على الموقف باعتقالها القائمين بالانقلاب، وعدم استعداد المانيا لتقديم الدعم العسكري لهم تبدو عوامل موضوعية لفشل الانقلاب. وامام اصرار بريطانيا وفرنسا وحتى ايطاليا الفاشية على بقاء استقلال النمسا فقد سارع هتلر الى تبرير موقفه من محاولة الانقلاب الفاشلة بقوله : (ان المانيا لا تنوي مطلقا، ولا ترغب في التدخل في الشؤون الداخلية للنمسا، او ضمها او تحقيق الوحدة معها - الانشلوس) (٢١).

ويبدو ان ادراك بريطانيا للاهداف التوسعية للسياسة الخارجية الالمانية كانت وراء ارسالها مستشار وزير خارجيتها ادوارد هاليفاكس Edward Halifax الى المانيا في ١٧ تشرين الثاني ١٩٣٧ لاجراء مباحثات مع هتلر. وقد كان الهدف غير المعلن من الزيارة اعطاء الضوء الاخضر البريطاني لالمانيا من اجل اجراء تغيير في دول وسط اوربا عن طريق المفاوضات وليس اللجوء الى استخدام القوة. وكان ذلك جزءا من السياسة البريطانية قبيل الحرب العالمية الثانية تجاه المانيا، وهي سياسة التهدئة والمهادنة، تلك السياسة التي شجعت هتلر على المضي قدما في تحقيق برنامجه التوسعي في القارة الاوربية، معبرا في ذلك عن الافكار التي طالما نادى بها، واتضح منذ مطلع حياته السياسية (٢٢).

وتظهر المذكرة السرية التي اعدتها وزارة الخارجية الالمانية عن تلك المقابلة ما يلي :

- ١- ان هاليفاكس كان تواقا للغاية في الوصول الى تسوية مع المانيا، وهو ما عبر عنه اقتراحه التفاوض بين البلدين على مستوى الوزراء .
- ٢- ان بريطانيا ترغب في تسوية اوربية عامة، وهي على استعداد، مقابل الحصول عليها، لتقديم بعض التنازلات الى هتلر في موضوع المستعمرات واوربا الشرقية .

٣- ان هتلر لم يكن كثير الاهتمام في تلك المدة بعقد اتفاق مع بريطانيا ، وخصوصا وان المفاوضات عقت بعد ١٤ يوما على الاجتماع الذي حدد فيه هتلر اهداف السياسة الخارجية الالمانية (٢٣).

والواقع ان ،النقاط الواردة في المذكرة ،ولا سيما الاولى والثانية تظهران الى أي مدى انعكست اثار الحرب العالمية الاولى على بريطانيا ، وكيف انهكتها واضعفتها سياسيا واقتصاديا وعسكريا حتى انها لم تعد قادرة على فرض ارادتها على اوربا كما كانت تفعل في السابق .ويمكن ان نسوق مثلا بسيطا على ذلك . فالمعروف ان الاساس الرئيس للقوة البريطانية قبل عام ١٩١٤ هو التفوق البحري ،الا ان الخسائر التي منيت بها القوة البحرية في الحرب المذكورة ، واقتصادها الذي انهكته نفقات الحرب ،دفعها الى الموافقة على ان تتساوى مع الولايات المتحدة الامريكية في القوة البحرية ،وذلك في محاولة منها لتفادي الاستمرار في تسابق من اجل التسلح .ومثل ذلك التراجع حرمها من اهم ما كان يسمح لها بتسيير سياستها الخارجية (٢٤).

ويمكن القياس على المثل المذكور في جوانب اخرى ساهمت ،بشكل او باخر ،في اضعاف التأثير العالمي للسياسة البريطانية وخاصة تجاه المانيا ،وهو ما عبر عنه تصريح نفيل شامبرلن Neville Chamberlain رئيس الحكومة البريطانية (ايار ١٩٣٧ -ايار ١٩٤٠) ، وذلك في الخطاب الذي القاه في نهاية شباط ١٩٣٨ ،وجاء فيه : (ان عصبة الامم ،كما تتالف اليوم ،عاجزة عن تدبير الضمان الجماعي لاي عضو من اعضائها ،لذلك ينبغي الان خدع الامم الصغيرة الضعيفة في الاعتقاد بان عصبة الامم تستطيع ان تحميها من الاعتداء) (٢٥). وبالفعل ،فانه لم تمض ثلاثة اسابيع على التصريح المذكور حتى تجلت حقيقته ، فقد راي هتلر ان من الطبيعي ان يبدأ بتنفيذ برنامجه التوسعي بضم النمسا الى المانيا انسجاما مع مبدأ وحدة الشعوب الجرمانية ،خصوصا وان غالبية سكان

النمسا هم من الجنس الجرمانى، فضلا عما عرفت به بوصفها دولة صغيرة تحتل موقعا ستراتيجيا هاما في خطط هتلر الذي قرر، طبقا للاعتبارات المذكورة، العمل على ادماجها ببلادها، مرجحا بذلك حسم قضية النمسا على حساب قضية تشيكوسلوفاكيا، مستفيدا، الى اقصى حد من الفرصة التي هياها تذبذب مواقف الدول الاوربية تجاهه، مما شجعه، بالتالى، على المضي قدما في خطته الرامية لادماج النمسا بالمانيا^(٢٦).

تباينت مواقف الدول الاوربية ازاء القضية النمساوية، لكنها، عموما، لم تكن مواقف مؤثرة او حاسمة بقدر ان تكون عائقا ازاء مخطط هتلر التوسعي. فاذا كانت فرنسا، مثلا، من دعاة التشدد تجاه المانيا، انطلاقا من هدفها الذي تصرفت بموجبه حتى نشوب الحرب العالمية الثانية، وهو احتواء المانيا والحد من خطورتها، فان بريطانيا لم تكن تكتفي باتباع سياسة التهدئة مع المانيا، بل وعملت على انتهاج سياسة التقارب معها، وقد خفف مثل ذلك التوجه من التشدد الفرنسي واضعف تأثيره الى حد يمكن القول انه لم يكن للدولتين دورا او تأثيرا حاسما في احداث الازمة النمساوية^(٢٧).

لقد انتهجت كل من بريطانيا وفرنسا سياسات متضاربة في اعقاب الحرب العالمية الاولى، وظهر الخلاف بين الدولتين واضحا في مناسبات عديدة، وهو ما ادركه هتلر واستغله في تدعيم خطته وسياسته التي دلت في ظاهرها على مغامرة وتهور، ولكنها، في الواقع، كانت تنطلق من المام حسن بمجريات الامور وفهم لطبيعة الواقع الاوربي^(٢٨). ولاشك في ان الموقف الدولي الاوربي في القضية كان موقف الحكومة الايطالية الضامنة اساسا لاستقلال النمسا. فقد طرا تبدل كبير في استراتيجية روما ازاء القضية، ولا سيما بعد احتلالها لاثيوبيا في عام ١٩٣٦ ونشوب الازمة الاثيوبية. اذ وقفت معظم الدول الاوربية، خصوصا بريطانيا وفرنسا ضدها، ولم تدعمها سوى المانيا مما دفع ايطاليا الى تفضيل التوجه الى المتوسط والمستعمرات دون وسط اوربا، ضاربة ضماناتها لاستقلال النمسا عرض

الحائط، الامر الذي اوجد تقارباً في المصالح بين المانيا وايطاليا من جهة ،
وتناقضاً بين الاخيرة وبين فرنسا وبريطانيا من جهة اخرى (٢٩).

وكان من الواضح ،وفقاً لتلك الاسباب ،ان تتراجع ايطاليا عن موقفها
التقليدي الضامن لاستقلال النمسا بعد اقرارها بعدم استعدادها للوقوف بوجه
المانيا في قضية النمسا بدون اسناد من بريطانيا وفرنسا .ومثل ذلك التبدل في
موقف الدول الاوربية تجاه القضية - ثورة ،ولاسيما ايطاليا ، دفع هتلر الى
استغلال ظروف مساعدة اخرى في سبيل الشروع في مخططة التوسعي ضد
النمسا . فبعد ان تيقن من صداقة موسوليني (١٩٢٢-١٩٤٣) له ، وحاجته اليه
في تلك المدة ،ونضج الظروف الدولية الملائمة للمخطط المذكور ،اقدم على
استغلال حادثة قمع المستشار النمساوي كورت فون شوشنغ Kurt Von
Schuschnigg (تموز ١٩٣٤- اذار ١٩٣٨) في كانون الثاني ١٩٣٨ ضد اعضاء
من الحزب النازي النمساوي ،ففي ٢٥ كانون الثاني داهمت الشرطة النمساوية
مكتب الحزب في فينا ، ووجدت فيه وثائق تضمنت اقتراحاً باغتيال السفير او
الملحق العسكري الالمانى كي يتخذ مثل ذلك العمل ذريعة لتبرير احتلال الجيش
الالمانى للنمسا ،فاعتقل اعضاء الحزب بتهمة الخيانة العظمى (٣٠).

وبحجة حل مثل تلك المشاكل وغيرها ، دعى هتلر مستشار النمسا لاجراء
مباحثات ثنائية بين بلديهما في العاصمة برلين .وقد استخدم هتلر في مباحثاته
التي جرت في ١٢ شباط ١٩٣٨ اسلوب التهديد والوعيد في كلامه مع شوشنغ ،
متهما اياه بافعال مناهضة " للامة الالمانية " وتخریب المساعي الوجدوية ،وفشل
الحكومة النمساوية في انتهاج سياسة خارجية موالية لالمانيا . عندئذ اخذ
المستشار النمساوي يؤكد بان حكومته متلهفة ومستعدة لازالة المشاكل الناجمة
عن الاحداث الاخيرة ،واتباع سياسة اشر صداقة ازاء المانيا (٣١) ، وهو ما اعتبره
هتلر غير كاف لتحقيق المطالب الالمانية المتمثلة بضرورة قيام الحكومة
النمساوية بمعالجة مشكلات السياسة الخارجية التي تهم البلدين بعد استشارة

الحكومة الألمانية، واعتراف الحكومة النمساوية بالفكرة النازية وقبولها ومنحها الشرعية الدستورية، وتعيين الدكتور سيس انكوارث Seyess Inguarth ، وهو زعيم نازي ، وزيرا للداخلية، وغير ذلك من المطالب التي اعلن هتلر ان رفضها يعني اتخاذ اجراءات عسكرية صارمة بحق النمسا (٣٢).

كانت المطالب المذكورة تمثل انتقاصاً لسيادة النمسا بوصفها بلد مستقل ، وتدخلا في استقلالية قرارها السياسي، ولذلك فقد كان من الطبيعي ان يرفضها شوشنغ، فاعلن ، بعد شهر من مباحثاته مع هتلر، وتحديدًا في ٩ اذار ١٩٣٨ ، بان الشعب النمساوي سيوضع امام اختيار بين الالتحاق بالمانيا ، او التمسك باستقلاله ، وذلك في الاستفتاء الذي تقرر ان يجرى في ١٣ اذار ١٩٣٨ ، هذا القرار الذي استفز المسؤولين الالمان ، وعلى راسهم هتلر الذي قرر ، بالمقابل ، تسوية القضية النمساوية بواسطة القوة العسكرية وليس عن طريق المفاوضات ، فاعز الى سيس انكوارث ، وزير الداخلية النمساوي والموالي للالمان ، بتوجيه انذار شديد اللهجة الى مستشاره شوشنغ باسم الحكومة الألمانية ، يطلب فيه من الحكومة النمساوية العدول عن قرار الاستفتاء ، وذلك تفاديا لاحتلال النمسا من قبل القوات الألمانية ، وفي ضوء ذلك انعقد مجلس الوزراء النمساوي ، وقرر ، في ١١ اذار ١٩٣٨ ، التراجع عن قرار الاستفتاء (٣٣).

والواقع ان رضوخ الحكومة النمساوية للانذار الالمانى ، شجع المانيا على التماذي في مطالبها ، فقدمت انذاراً جديداً يرمي الى استقالة شوشنغ وتعيين انكوارث خلفا له ، ورضخ شوشنغ للانذار بتقديمه استقالته الى رئيس الجمهورية الذي وافق عليها ، ثم استجاب للمطالب الألمانية بتعيينه انكوارث مستشارا لحكومة النمسا ، وقد بادر الاخير الى دعوة الجيش الالمانى ، بصورة رسمية ، لدخول فينا ، وهو ما حصل ، فعلا ، في ١٢ اذار ١٩٣٨ ، كما صدر قانون يقضي باعلان الوحدة (الانشلوس) بين البلدين ، فصوت لصالح قرار الوحدة او الاتحاد حوالي ٩٧٪ من السكان في ١٠ نيسان ١٩٣٨ ، وذلك تحت اسنة الحراب الألمانية (٣٤).

وكان لتقويض جمهورية النمسا اثار خطيرة على الصعيدين الاوربي والدولي، وهي ما عبرت عنه المذكرات شديدة اللهجة التي ارسلت الى الحكومة الالمانية من حكومات فرنسا وبريطانيا والاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الامريكية، تحتج فيها على الحاق النمسا بالمانيا التي لم تعر من جانبها اهتماما يذكر لتلك المذكرات بحجة ان مسألة الاحاق هي شان داخلي بحت انطلاقا من مبدأ وحدة الشعوب الجرمانية، وعلى الرغم من ان المارشال هرمان غورنغ Hermann Georing، الرجل الثاني في حكومة المانيا بعد هتلر، قد اعطى كلمة شرف Word of Hon our الى المسؤولين التشيكوسلوفاكيين من ان الحاق النمسا ببلادها هو شأن الماني داخلي، وان المانيا تحترم استقلال بلادهم وسيادتها، ولكنه اعترف في يوم الاحتلال للنمسا بان قواته قد اخترقت حدود تشيكوسلوفاكيا لمسافة خمسين كيلو مترا عند اجتيازها الحدود النمساوية، معتبرا ان مثل ذلك العمل يجب ان لا يكون مدعاة او سببا لاعلان التعبئة العامة في صفوف القوات التشيكوسلوفاكية (٣٥).

تأثيرات الاحاق الخطيرة على الاوضاع في جمهورية تشيكوسلوفاكيا :

يمكن القول ان الحاق النمسا بالمانيا كانت له اثار طالت الاوضاع الداخلية لجمهورية فتية مثل تشيكوسلوفاكيا، وحددت مصيرها على نحو اقرب الى الكارثة، اذ شملت تلك الاثار نواح جغرافية وسياسية واقتصادية ومعنوية وقومية. فمن الناحية الجغرافية، اصبحت تشيكوسلوفاكيا محاطة باكثر من ثلثي اراضيها، بحدود المانية مباشرة، فامست تلك الحدود تشكل ثلاثة محاور لاي هجوم الماني محتمل على اراضيها، مما يجعل من مهمة قواتها شاقة وعسيرة اذا ما قررت التصدي لمثل ذلك الهجوم (٣٦).

ومن الناحية السياسية، فقد ترتب على الاحاق ان اصبح مستقبل ثلاثة

ملايين ونصف المليون، من السكان الناطقين باللغة الألمانية، والقاطنين في المناطق المتاخمة لألمانيا، والمستوطنين في تشيكوسلوفاكيا، يمثل مشكلة حادة لأوروبا ومحرجة لها. ولقد نشرت جريدة "تيوز كرونكل" "News Chronicle" الألمانية في عددها الصادر يوم ١٤ آذار ١٩٣٨، أي بعد يومين من الحاق النمسا بألمانيا، صورة كاريكاتيرية تمثل ألمانيا في صورة رأس ذئب يطبق فكه الأعلى السليزي على طرف تشيكوسلوفاكيا الغربي من جانب، بينما فكه الأسفل النمساوي يطوق هذا الطرف من جانب آخر. وكتبت الجريدة تحت تلك الصورة تعليقا هذا نصه: "ان فكي الذئب الألماني على وشك الاطباق" (٣٧). وكانت الفلسفة النازية قد تسربت الى تشيكوسلوفاكيا بشكل كبير بسبب الدعاية التي مارستها أجهزة الدعاية الألمانية بين الجماهير.

أما من الناحية الاقتصادية، فقد كانت الأراضي التي تاخمت الحدود الجديدة لألمانيا تشتهر بحقول الفحم والخشب، وهي مواد كانت تمون صناعات على درجة كبيرة من التقدم في مصانع "سكودا" في بلزن، فضلا عن المصانع المختلفة التي يشرف عليها التشيكيين في براغ. فتطلع هتلر الى الاستحواذ على تلك الأراضي لما تضمنه من موارد اقتصادية كبيرة، ناهيك عن أهميتها العسكرية كونها تحوي مصانع "سكودا" العسكرية (٣٨).

ومن الناحية المعنوية، فإن تهاون الموقف الدولي الأوروبي، وسهولة الحاق النمسا بألمانيا، خلقا قناعة لدى هتلر من ان الدول الأوروبية سوف لن تعارضه عندما يشرع في احتلال تشيكوسلوفاكيا. في الوقت الذي كانت فيه سياسة التهذئة المتبعة من الدول الأوروبية ايدانا بضوء اخضر لسياسة هتلر الرامية الى مد الحدود الشرقية لألمانيا باتجاه الدول من جهة الشرق، وكان الدول الأوروبية وافقت، دون ان تدرك، على سياسة الحدود الألمانية العائمة (٣٩).

وهذا عامل آخر يتفوق على العوامل الأخرى من حيث القوة والأهمية،

وهو ان القومية الالمانية التي بعثت من جديد كان لها تاثير سياسي على المان اراضي السوديت Sudet^(٤٠) فقد كان المستشار الالمانى هتلر يمثل روح الزعامة في المانيا الجديدة، الحية اليقظة، القوية المسيطرة المنتصرة، كما ان الالمان الذين شكلوا مع التشيك، ولاكثر من خمس سنوات، مجموعة برلمانية عاملة، ولهم ممثلهم في البرلمان والحكومة، قد تغير موقفهم في السنوات التي اعقبت تسلم هتلر منصب المستشارية والرئاسة في المانيا، حتى اصبحت رغبة الغالبية الساحقة منهم، وتشكل حوالي ٨٥٪ من السوديت، هي الانضمام الى المانيا، مع الاخذ بعين الاعتبار، هنا، حقيقة ان لم يكن ثمة خلاف الا في الوسيلة المناسبة للوصول الى الهدف المذكور. فانه يتدلون منهم كانوا يحبذون اتخاذ الخطوات التدريجية اللازمة لذلك عن طريق المفاوضات، اما المتطرفون، فكانوا يفضلون الوسيلة الاسرع، وهي الحرب^(٤١).

ووفقا لما سبق تفصيله، يمكن القول ان قضية تشيكوسلوفاكيا قد اصبحت موضع اهتمام الماني على اعلى المستويات، ولاسيما بعد الحسم السريع لقضية النمسا عن طريق الالحاق. فقد كان لهتلر دوافعه واسبابه التي اوجبت عليه التفكير بضرورة احتلال تشيكوسلوفاكيا، ومنها اهمية موقعها الجغرافي الذي يتيح للقوات الالمانية سهولة الاندفاع الى دول وسط اوربا، وتطويق بولندا، وازالة أي تهديد للاراضي النمساوية (السابقة)، وتهديد رومانيا وبلغاريا، فضلا عن تحقيق المجال الحيوي Living Space^(٤٢). وهو المفهوم الذي سبقت الاشارة اليه^(٤٣).

وهكذا، فان هتلر ايقن، بموجب الاعتبارات المذكورة، بضرورة ازالة تشيكوسلوفاكيا من الخارطة السياسية لاوروبا، بوصفها العقبة الكأداء التي تقف في طريق مشاريعه التوسعية في القارة الاوربية، لذا كان لزاما عليه ان يخلق الوسائل الشرعية والقانونية التي تحقق هدفه، لكن من دون ان تظهره بوصفه المتورط في الاعتداء على تلك الجمهورية التي كانت تمثل كل شيء تكرهه المانيا

بوصفها دولة الحزب الواحد، فتشيكوسلوفاكيا دولة متعددة اللغات، تمتاز بالرفاهية الاجتماعية والانتعاش الاقتصادي، الى جانب كونها دولة برلمانية ديمقراطية تتصف بالنظام القائم على التعددية الحزبية^(٤٤).

وقبل ان تستفيق الدول الاوربية من صدمة الالحاق الالمانى للنمسا، كان هتلر قد اعد العدة لتوجيه ضربته التالية، وذلك باستغلاله لمشكلة الاقلية الالمانية في السويد مع حكومة براغ. فعلى الرغم من ان تلك المشكلة كانت موجودة فعلا ولم تختلق من قبل هتلر، الا ان الاخير قد هيا السبل الكفيلة بتأجيجها بعد ان وضع نصب عينيه تشيكوسلوفاكيا بوصفها بلادا غنية بصناعاتها ومواردها الخام، تلك البلاد التي وقفت حائلا دون وصول المانيا الى بلاد الدانوب، وامتلكت جيشا واسطولا جويا ومصانع كبيرة للأسلحة، فتطلع هتلر الى الاستحواذ عليها، مستغلا مشكلة الاقلية الناطقة باللغة الالمانية، والقاطنة في اقليمي بوهيميا ومورافيا، والتي يزيد عددها على ثلاثة ملايين ونصف المليون نسمة، كان قد جرى ضمهم الى تشيكوسلوفاكيا بمقتضى بنود معاهدة فرساي^(٤٥).

ولم يمض اكثر من اسبوعين على الالحاق الالمانى للنمسا، وبالتحديد في ٢٨ اذار ١٩٣٨، حتى شرع هتلر بتنفيذ الخطة التي عرفت باسم "العملية الخضراء Green Operation" بهدف تقطيع اوصال تشيكوسلوفاكيا بواسطة اقلياتها ومن ثم احتلالها. ففي اليوم المذكور اجري مباحثات مع زعيم حزب المان السويدي كونراد هنلاين Konrad Henlein، وانتهت المباحثات بالاتفاق على تقديم الحزب لمطالب محددة الى حكومة براغ، والتفاوض مع مسؤوليها لكن دون التوصل الى اتفاق، فتعليمات هتلر بخصوص ذلك كانت واضحة، ونصت على التفاوض من اجل التفاوض فقط، وليس التوصل الى اتفاق. وهكذا لاحت في الافق الاوربي ملامح ازمة جديدة من ازمات الحرب العالمية الثانية، مهدت او عيبت الطريق اليها الازمة النمساوية او الالحاق الالمانى للنمسا، وكان ذلك من ابرز

تأثيرات الازمة المذكورة او ما عرف بالانشلوس على الاوضاع الداخلية والخارجية لجمهورية تشيكوسلوفاكيا^(٤٦).

الخاتمة :

كانت الازمة النمساوية ، شأنها شان اهم الازمات لحقبة ما قبل الحرب العالمية الثانية ، والتي افضت الى ادخال معظم انحاء المعمورة في اتون تلك الحرب ، قد جاءت بوصفها نتيجة مباشرة لتسويات مؤتمر باريس للسلام ، وتعبيرا عن سياسة الكيل بمكيالين ، التي انتهجتها دول الوفاق في المؤتمر المذكور .

وقد اكتسبت الازمة اهميتها من طبيعة احداثها التي اسهمت ، الى حد كبير ، في اندلاع ازميتين لاحقتين ، هما التشيكوسلوفاكية والبولندية . فدخل هتلر للنمسا ، ومن دون أي قلق من نشوب حرب اوربية ، كان اول ثمار استراتيجيته السياسية والعسكرية المتمثلة بالتلويح باستخدام القوة ، فضلاً عن ان احداث الازمة النمساوية اقنعت بان الدول الاوربية لا تملك قدرة اعاقه سياسته التوسعية ، كما ان احتلال النمسا قد اكسب قواته موقعا استراتيجيا مهما من الناحيتين السياسية والعسكرية ، ليسهم ، بالنتيجة ، في توجيه نظاره باتجاه التوسع على حساب تشيكوسلوفاكيا التي غدت محاطة بحدود المانية من ثلاث جهات ، وهو ما قلل ، الى حد كبير ، من احتمالات مساعدتها من حلفائها الاوربيين ، خصوصا فرنسا والاتحاد السوفيتي في اللحظات الحاسمة التي اوجبت مثل تلك المساعدة .

الهوامش :

- ١- ادولف هتلر ، كفاحي ، ترجمة لويس الحاج ، بيروت ، د.ت. ص ٢٦-٢٧ ،
٣٣٠-٣٣٣ ، ٣٥٤ ، ٣٥٥ ؛ بيير رونوفن ، تاريخ القرن العشرين ، ترجمة
نور الدين حاطوم ، بيروت ، ١٩٦٨ ، ص ٢٣٣ .
- ٢- الانشلوس Anschluss : كلمة المانية تعني بالانكليزية Joining (الحاق)
لا وحدة ، ينظر : ربيع حيدر الموسوي ، الازمة التشيكوسلوفاكية ١٩٣٨-
١٩٣٩ ، رسالة ماجستير غير منشورة كلية الآداب - جامعة بغداد ، ٢٠٠١ ،
ص ٤١ . وقد ظهرت قضية الانشلوس بعد تطورات سيتم تفصيلها لاحقا .
- ٣- هـ. أ. ل. فيشر ، تاريخ اوربا في العصر الحديث (١٧٨٩-١٩٥٠) ترجمة
احمد هاشم ووديع الضبع ، القاهرة ، ص ١٩٧٢ ، ص ٥٦٣ .
- 4- H. W. V. Temperly " The Making of Treaties With
Austria, Bulgaria and Hungary , and Principles
Underlying them ; in H .W. V. Temperly, A History of
the Peace Conference of Paris, Vol. IV, London, 1969.
- 5- Robert A. Knan, The Case of Austria ' in : Journal of
Contemporary History, Vol. 14, London , 1980 , p.44.
- 6- Martin Kitchen, The Coming of Austrian Fascim,
Montreal, 1980, pp .78-79.
- ٧- هـ. أ. ل. فيشر ، المصدر السابق ، ص ٥٦٣ .
- ٨- عبد الحميد البطريق ، التيارات السياسية المعاصرة ١٨١٥-١٩٦٠ ، بيروت ،
١٩٧٤ ، ص ٣٤٨ .
- 9- Gorden Brook - Sheepered, The Austrian Odyssey,
London, 1957., p. 97.

- ١٠- حيدر شاكر حسان، الازمة النمساوية ١٩٣٣-١٩٣٨، رسالة ماجستير غير منشورة كلية الاداب -جامعة بغداد ، ٢٠٠٢ ص ٣١-٣٢.
- ١١- المصدر نفسه، ص ٣٢.

12- Eduard Benes, Problems of Central Europe, in: International Coniliation, Documents for the years 1934, London, December 1934, p. 164.

- ١٣- جمهورية فايمار: تشكلت في المانيا بعد هدنة الحرب العالمية الاولى، وتم الاعلان عنها في ٦ شباط ١٩١٩ في اعقاب الانتخابات العامة التي اجريت في ١٩ كانون الثاني من العام نفسه. وعلى اساس الائتلاف الذي ضم الحزب الاشتراكي وحزب الوسط الكاثوليكي. وكان اخر رئيس للجمهورية هو المارشال بول فون هندنبرغ الذي راسها في العام ١٩٢٥ ينظر :

Richard Philip, Weimer German, 1918- 1933, London, 1971.

- ١٤- عادل محمود شكري، النازية بين الايديولوجية والتطبيق، القاهرة، ١٩٥٨، ص ٣٦٢-٣٦٥، رياض الصمد، العلاقات الدولية في القرن العشرين: تطور الاحداث ما بين الحربين ١٩١٤-١٩٤٥، الطبعة الثانية، بيروت، ١٩٨٣، ص ٢٥٩.

- ١٥- حيدر شاكر حسان، المصدر السابق، ص ٤٠.

- ١٦- عادل محمود شكري، المصدر السابق، ص ٣٦٤.

- ١٧- عبد الحميد البطريق، المصدر السابق، ص ٣٤٨.

- ١٨- الواقع ان هتلر قد اوضح تلك القضية منذ وقت مبكر، وفي اكثر من مناسبة، ومنها قوله: " ولكن سياسة التوسع هذه لا يمكن ان تستهدف في ايامنا بلادا بعيدة كالكاميرون مثلا، اذ ان مكانها الوحيد هو اوربا. وعلى الالمان ان يعتنقوا النظرية القائلة ان ارادة الله ما قضت ولا يمكن ان تقضي بان

يكون لشعب من الارض خمسون ضعف ما لشعب اخر، وانه اذا كانت الارض التي نعيش عليها قادرة فعلا على اعادة الجميع، فليس من العدل ان يحال بيننا وبين احراز المدى الحيوي لنموننا وبقائنا... اما المانيا فالخطة المثلى التي تتيح لها ان تنتهج سياسة توسع سلمية انما تقوم على احراز مدى حيوي لها في اوربا نفسها لان المستعمرات لا تصلح هدفا للتوسع ما لم تكن قادرة على استيعاب اكبر عدد ممكن من الاوربيين، مع العلم انه لا يمكن الاستيلاء على مستعمرات لها هذه الميزة بالطرق السلمية، وما دام الامر يتطلب حربا قاسية، فلتكن المحاولة في اوربا نفسها بدلا من المجازفة خارج القارة). ينظر: ادولف هتلر، المصدر السابق، ص ص ٧٠-٧٢، ٣٥٨-٣٥٩.

١٩- بير رونوفن، المصدر السابق، ص ٦٣.

٢٠- وليام شيرر، تاريخ المانيا الهتلرية. نشأة وسقوط الرايخ الالمانى الثالث، الجزء الثاني، ترجمة خيرى حماد، بيروت، ١٩٦٢، ص ٩.

٢١- المصدر نفسه، ص ٢٢.

٢٢- ادولف هتلر، المصدر السابق، ص ٣٥٣-٣٦٨؛

Kann, Op. Cit, p. 60.

23- W.N. Medlicot, British Foreign Policy Since Versailles, London, 1940, p. 509.

٢٤- جلال يحيى، التاريخ الاوربي الحديث والمعاصر منذ الحرب العالمية الاولى، الاسكندرية، د.ت. ص ١٨٥.

٢٥- ه. أ.ل. فيشر، المصدر السابق، ص ٦٥٤.

٢٦- جلال يحيى، اوربا في العصور الحديثة منذ الحرب العالمية الاولى، الجزء الثالث، القاهرة، ١٩٨١، ص ٢٠٩.